

الرسالة العرشية

في حقائق التوحيد وإثبات النبوة

للشيخ الرئيس ابن سينا
(أبو علي الحسين بن عبدالله بن سينا)
المتوفى سنة ٤٣٨ هـ سنة ١٠٣٧ م

تحقيق وتقديم
الدكتور إبراهيم هلال
كلية البنات - جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله والحمد من نعمه ، وأعول في جميع أحوالي على كرمه :

أما بعد :

فقد سألتني بعض من ينتمي إلى أن أذكر له رسالة مشتملة على حقائق علم التوحيد على الوجه الذي يجب أن يعتقد في الله وصفاته وأفعاله *

(١٧ أ) مجانياً جانب التقليد ، مائلاً إلى محض التحقيق على سبيل الاختصار فأجبتني إلى ملتسمه مستعيناً بالله تعالى ربنا .

وهذه الرسالة الوجيزة (١) مشتملة على ثلاثة أصول :

الأصل الأول : في إثبات الواجب الوجود .

الأصل الثاني : في وحدانيته .

الأصل الثالث : في نفي العلل عنه .

(الأصل الأول في إثبات واجب الوجود)

اعلم أن الموجود إما أن يكون له سبب في وجوده أولاً سبب له فإن كان له سببٍ فنسميه (٢) ممكن الوجود سواء كان قبل الوجود إذا فرضناه

* هذا الجزء في غلاف الرسالة .

(١) لا توجد في : (ب) .

(٢) في (ب) : (فهو الممكن سواء قبل الوجود . . . الخ) .

في الذهن أو في حالة الوجود لأن ما يمكن وجوده فدخوله في الوجود لا يزيل عنه إمكان الوجود .

وإن لم يكن له سبب . في وجوده بوجه من الوجوه فنسميه (١) واجب الوجود . فإذا تحققت هذه القاعدة فالدليل على أن في (٢) الوجود موجوداً لاسبب له في وجوده (٣) ما قوله (٤) .

فإذا الوجود إما ممكن الوجود ، وإما واجب الوجود ، فإن كان واجب الوجود فقد ثبت ما طلبناه ، وإن كان ممكن الوجود ، فممكن الوجود لا يدخل في الوجود إلا بسبب يرجح وجوده على عدمه ، فإن كان سببه أيضاً ممكن الوجود ، فهكذا تتعلق الممكنات بعضها ببعض فلا يكون موجوداً ألبتة لأن هذا الوجود الذي فرضناه لا يدخل في (١٧ ب) الوجود ما لم يسبقه وجود ما لا يتناهى وهو محال ، فإذا الممككات ينتهى بواجب الوجود .

(الأصل الثاني في وحدانيته جل وعلا)

اعلم أن واجب الوجود (٥) لا يجوز أن يكون اثنين بوجه من الوجوه . وبرهانه أنه لو فرضنا واجب وجود (٦) آخر فلا بد أن يتميز أحدهما عن الآخر حتى يقال هذا (٧) وذلك .
والتميز (٨) إما أن يكون بذاتي أو عرضي ، فإن كان التميز بينهما

(١) في (ب) : (فهو) .

* هذا يقابل في تعبير اليونانيين (علة) فيسمون الله علة العلل ، أى السبب في كل شئ حيث إنه لاسبب له ، أى هو الموجد لكل شئ* فلا يحتاج لمن يوجد .

(٢) سقطت في (أ)

(٣) (أ) في (وجود) فقط .

(٤) في (أ) سقطت : (أقوله) .

(٥) في ب : (واجب الوجود تعالى) .

(٦) في (ب) : (الوجود) .

(٧) في (ب) : (أو ذلك) .

(٨) سقطت من (ب) .

بعرضى ، فهذا العرضى ، لا يخلو إما أن يكون فى كل واحد منهما أو فى أحدهما ، فإن كان فى كل واحد منهما عرضى يتميز به عن الآخر فكل واحد منهما (١) معلول. لأن العرضى (٢) ما يلحق الشئ بعد تحقق ذاته . وإن كان العرضى (٣) من قبل ما يلزم الوجود ، ويكون فى أحدهما دون الآخر فيكون الذى لا عرضى له واجب الوجود ، والآخر لا يكون واجب الوجود ، وإن كان التمييز بينهما بذاتى ، فالذاتى ما يتقوم به الذات :

وإن كان لكل واحد منهما ذاتى غير ما للآخر يتميز به عنه ، فيكون كل واحد منهما مركباً ، والمركب معلول ، فلا يكون كل واحد منهما واجب الوجود .

وإن كان هذا الذاتى لأحدهما ، والآخر واحد من كل وجه لا تركيب فيه بوجه من الوجوه ، فالذى ليس له ذاتى هو واجب الوجود والآخر لا يكون واجب الوجود .

(١٨ أ) فإذا ثبت بهذا أن واجب الوجود (ليس له ذاتى) (٤) ، فإن (٥) واجب الوجود لا يجوز أن يكون اثنين ، بل كل حق فإنه من حيث حقيقته الذاتية التى هو بها حق فهو متفق واحد لا يشاركه فيه غيره ، فكيف ما ينال به كل حق وجود به .

(الأصل الثالث فى نفي العال عنه)

وهو نتيجة الأصل الأول .

(١) سقط هذا الجزء من (أ) .

(٢) فى أ (العرض) .

(٣) فى أ (العرض) .

(٤) سقطت من : (ب) .

(٥) فى أ (إن) .

اعلم (١) أن واجب الوجود لا علة له ألبتة . والعلل أربع :

ما منه وجود الشيء ، وهو العلة الفاعلية . وما لأجله وجود الشيء وهو العلة الغائية التامة . وما فيه وجود الشيء ، وهي العلة المادية . وما به وجود الشيء وهو العلة الصورية .

ووجه حصر هذه العلل في هذه الأربع أن السبب للشيء إما أن يكون داخلاً في قوامه ، وجزءاً من وجوده ، أو يكون خارجاً عنه .

فإن كان داخلاً : فإما أن يكون الجزء الذي يكون فيه الشيء بالقوة لا بالفعل وهو المادة . وإما أن يكون الجزء الذي يصير فيه الشيء بالفعل وهو الصورة .

وإن كان خارجاً فلا يخلو إما أن يكون ما منه وجود الشيء ، وهو الفاعل ، وإما أن يكون ما لأجله وجود الشيء وهو المقصود والغاية .

(١٨ ب) فإذا ثبت أن هذه هي الأصول فليعطف عليها ولينين (٢)

المسائل التي هي متشعبة عنها فنقول :

برهان أنه لا علة فاعلية ظاهر ، وهو أنه لو كان له سبب في الوجود لكان هذا حادثاً ، وذلك واجب الوجود .

وإذا ثبت أنه لا علة له فاعلية ، فبهذا الاعتبار لا تكون ماهيته غير إنبته أي غير وجوده ، ولا يكون جوهراً ، ولا يكون عرضاً ، ولا يجوز أن يكون اثنين كل واحد منهما مستفاد الوجود (٣) من الآخر ، واجب الوجود من وجه وممكن (٤) الوجود من وجه آخر :

(١) سقطت من : (أ) .

(٢) في (أ) : (ونين) .

(٣) في (أ) : (الوجه) وهو تصحيف .

(٤) في (أ) : (ممكن) .

(بيان) أنه (١) لا تكون ماهيته غير إنيته ، بل يتحد (٢) ، (وجوده) (٣) في حقيقته ، لأنه إذا لم يكن وجوده نفس حقيقته ، فيكون الوجود عارضاً لحقيقته (٤) ، وكل عارض فعول وكل معلول محتاج إلى السبب .

فهذا السبب إما أن يكون خارجاً عن ماهية ، أو يكون (٥) هو ماهية . فإن كان خارجاً فلا يكون واجب الوجود ، ولا يكون منزهاً عن العلة الفاعلية .

وإن كان السبب هو الماهية ، فالسبب لا بد وأن يكون موجوداً تام (٦) الوجود حتى يحصل وجود غيره منه . والماهية قبل الوجود ، لا وجود لها ولو كان لها وجود قبل هذا لكان مستغنياً عن وجود ثان . ثم كان السؤال .

(١٩- أ) عائداً في ذلك الوجود ، فإنه إن كان عرضياً فيها ، فن أين عرض ولزم ؟ فثبت أن واجب الوجود إنيته ماهيته ، وأنه لا علة له فاعلية . وكان وجوب الوجود (له كالماهية لغيره ، ومنه يظهر أن واجب الوجود) (٧) لا يشبه غيره بوجه من الوجوه * ، لأن كل ما سواه ، فوجوده غير ماهيته .

وبيان أنه ليس بعرض ، لأن العرض هو الموجود في موضع

(١) (بأن) : وهو تصحيف .

(٢) في (أ) : (يحد) .

(٣) في (أ) : (وحذوه) وهو تصحيف .

(٤) في (ب) اضطراب في العبارة هكذا (فيكون وجوده نفس حقيقته وقد صححه مراجع هذه النسخة في الهامش ص ٤ بما يقرب من هذا المعنى .

(٥) في (أ) (أو ما هو) .

(٦) في (أ) (أيام) وهو تصحيف .

(٧) سقط هذا الجزء من (أ) فأفسد المعنى .

* وهذا قوله تعالى : (ليس كمثل شيء وهو السميع البصير) .

فيكون (١) الموضوع متقدماً عليه ، ولا يمكن وجوده دون الموضوع ، وقد ذكرنا أن واجب الوجود لا سبب له في وجوده .

وبيان أنه لا يجوز أن يكون واجباً وجود كل واحد منهما مستفاد الوجود من الآخر ، لأن كل واحد منهما من الوجه الذي يكون مستفيد الوجود من الآخر يكون متأخراً عنه . ومن الوجه الذي يكون (٢) هو مفيد الوجود يكون متقدماً عليه .

والشيء الواحد لا يكون متقدماً متأخراً بالنسبة إلى وجوده . وأيضاً لو فرضنا عدم ذلك الآخر فهل هذا يكون واجب الوجود أم لا ؟ .

فإن كان واجب الوجود فلا تعلق له بالآخر ، وإن لم يكن واجب الوجود فهو ممكن الوجود فيحتاج إلى غير واجب الوجود .

فإذاً واجب الوجود واحد غير مستفيد الوجود من أحد ، فهو واجب الوجود من كل الوجوه وغير مستفيد الوجود من الآخر . وبيان أنه لا يجوز أن يكون واجب الوجود (٣) من وجه ممكن الوجود من وجه ،

(١٩ ب) أنه (٤) من الوجه الذي هو ممكن الوجود يكون متعلق الوجود بالغير ، ويكون له سبب .

ومن الوجه الذي هو واجب الوجود يكون منقطع العلائق ، فيكون الوجود له ، ولا يكون له ، (٥) وهو محال .

(١) في (أ) : ليكون .

(٢) في (ب) سقطت (هو) .

(٣) سقط هذا الجزء كله من (أ) .

(٤) في (أ) (لأنه) .

(٥) في (ب) (وهذا) .

وبرهان أنه لا علة له مادية قابلة لأن العلة القابلية هي العلة لحصول المحل المقبول له أى هو المستعد لقبول وجود أو كمال وجود ، فواجب الوجود كمال بالفعل المحض لا يشوبه نقص ، وكل كمال له ومنه ومسبوق لذاته وكل نقص ، ولو بالحجاز منتف عنه ، ثم كل كمال وجمال من وجوده بل من آثار كمال وجوده . فكيف يستفيد كمالاً من غيره . وإذا ثبت أنه لا علة له قابلية ، فلا يكون له شئ بالقوة ، ولا يكون له صفة منتظرة ، بل كماله حاصل (١) بالفعل ، ولا يكون له علة مادية .

وقولنا : بالفعل : لفظ مشترك ، أى كل كمال يكون لغيره معلوم ومنتظر ، وهو له وجود حاضر . فذاته الكاملة المتقدمة على جميع الاعتبارات واحدة

وهذا يظهر أن صفاته لا تكون زائدة على ذاته ، لأنها لو كانت زائدة على ذاته لكانت الصفات بالنسبة إلى الذات تكون بالقوة ، وتكون الذات (٢٠ أ) مسببة لتلك الصفات فإن تلك الذات (٢) تكون متقدمة عليها ، فتكون من وجه فاعلة ، ومن وجه قابلة .

وجهة (٣) كونها فاعلة غير جهة كونها قابلة فيكون فيه جهتان متباينتان ، وهذا مطرد فى كل شئ ، فإن الجسم إذا كان متحركاً ، فيحرك التحريك من وجهه ويتحرك من وجهه آخر .

« فإن قيل إن صفته غير زائدة على الذات بل هي داخلة في تقويم الذات ، والذات لا يتصور وجودها دون تلك الصفات ، فتكون الذات مركبة فتجزأ به الوحدة » . (٤) .

(١) فى (أ) (حاضر) .

(٢) فى (ب) (الصفات) ، وهو خطأ .

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) هذا الجزء غير مفيد المعنى ومضطرب العبارة ، وأرى أنه لا داعى له .

ويظهر أيضاً من نفي العلة القابلة أنه يستحيل عليه التغيير لأن التغيير معناه زوال صفة وثبوت أخرى (١) . فيكون فيه بالقوة زوال و ثبات . وهذا محال فبين منه أنه لا ضده ، كما لا ندله ، لأن الضدين هما الذاتان المتعاقبتان على محل واحد بينهما غاية الخلاف ، وهو عز وجل (٢) غير قابل للأعراض فضلاً عن الأضداد .

وإن جعل الضد عبارة عن المنازع في الملك فتبين أيضاً أنه لا ضده وتبين أنه يستحيل عليه العدم ، لأنه لما ثبت وجوب وجوده استحالة عدمه ، لأن كل ما يكون بالقوة لا يكون بالفعل ، فيكون فيه جهتان ، وكأما يكون قابلاً لشيء (٢٠ ب) فإذا حصل القبول لا يرتفع القابل فيؤدى إلى ارتفاع الوجود والعدم وهو محال وهذا مطرد في كل ذات ، وفي كل حقيقة متحدة كالملائكة والأرواح البشرية فإنها لا تقبل العدم أصلاً لبراءتها عن لواحق الأجسام . وأما برهان أنه لا علة له صورية أن العلة الصورية الحسبية إنما تكون وتتحقق إذا كانت له (٣) مادة فيكون للمادة شركة في وجود الصورة ، كما أن للصورة حظاً في تقويم المادة في الوجود وبالفعل ، فيكون معلولاً ، ويظهر من انتفاء هذه العلة عند انتفاء جميع العوارض الحسبانية من المكان والزمان ، والجهة والاختصاص بمكان ، وعلى الجملة فكل ما يجوز على الأجسام يستحيل عليه .

وأما بيان لا علة له غائية وكمالية . لأن العلة الغائية ما يكون لأجلها الشيء . والحق الأول جل وعلا لا يكون لأجل شيء ، بل كل شيء لأجل كمال ذاته وتابع لوجوده ، ومستفاد (٤) من وجوده * .

(١) في (أ) زيادة (فيكون أخرى) .

(٢) في (ب) : (وهو تعالى) .

(٣) سقطت في (أ) .

(٤) (أ) مستفاد .

* وهذا هو قوله تعالى : (له مقاليد السموات والأرض) . (ما من دابة إلا هو آخذ

ناصيتها) . (إليه يرجع الأمر كله) .

ثم العلة الغائية ، وإن كانت في الوجود متأخرة عن سائر العلل فهي في
الذهن متقدمة على سائر العلل . والعلة الغائية تصير العلة الفاعلية بالفعل أعنى
فيما يكون له علة غائية ، وإذا ثبت أنه منزه عن هذه العلة . (٢١ أ) أيضاً
فتبين أنه لا علة لصفته ، وبه يظهر أنه جواد محض وأنه كمال حق وبه
يظهر معنى غنائه ، وأنه لا يستحسن شيئاً ولا يستقبح شيئاً ، لأنه لو استحسن
شيئاً ، أو استقبح شيئاً ، لوجد ذلك المستحسن ودام ولا نعدم ، ذلك المستقبح
وبطل .

وباختلاف هذه الموجودات تبطل هذه القضية ، لأن الشيء الواحد
من كل وجه لا يستحسن الشيء وضده ، وأنه لا يجب عليه رعاية الصلاح
والأصلاح كما هدى به جماعة * من الصفاتية إذ لو كان ما يفعله من الصلاح
واجباً عليه لما استوجب بذلك الفعل شكراً ولا خدماً لأنه يكون قاضياً لما
وجب عليه ، ويكون في الشاهد * * كمن قضى دينه ، فإنه لا يستوجب
بذلك شيئاً . بل أفعاله منه وله كما سنبين بعد .

القول في الصفات على الوجه الذى تلقيناه من هذه الأصول الممهدة

اعلم أنه لما ثبت أنه واجب الوجود وأنه واحد من كل وجه ، وأنه
منزه عن العلل ، وأنه لا سبب له بوجه من الوجوه ، وثبت أن صفاته غير زائدة على
ذاته ، وأنه موصوف بصفات المدح والكمال لزم القول بكونه عالماً قادراً حياً مريداً

* وهم المعتزلة الذين قالوا بوجوب الصلاح والأصلاح على الله : . فهذا أحد أصولهم
الخمسة . ويسميهم ابن سينا صفاتية من تسمية الأضداد ، لأنهم ينفون الصفات عن الله مبالغة
في التنزيه ، فيبهذه المبالغة أو الغلو وقعوا في التعطيل ففهم خصومهم أيضاً معطلة .

* الشاهد : الناس المشاهدون مقابلة مع الاسم (الغائب) الذى يوصف به الله في هذا
المقام لأنه يغيب عن أبصار الخلق في الدنيا .

(٢١ ب) متكلماً سميعاً بصيراً وغير ذلك من الصفات الحسنى ،
ووجب أن يعلم أن صفاته ترجع إلى سلب أو إضافة (أو) (١) مركب منهما .

وإذا كانت الصفات على هذه الصفة ، فهى ، وإن تكثرت لا تخرم
الوحدة (و) (١) لا تناقض وجوب الوجود .

أما السلب ، فكالقدم ، فإنه يرجع إلى سلب العدم عنه أولاً وإلى نفي
السببية ونفي الأول عنه ثانياً (٢) . وكالواحد فإنه عبارة عما لا ينقسم بوجه
من الوجوه لا قولاً ولا فعلاً ، وإذا قيل واجب الوجود فعناه أنه (٣) موجود
ولا علة له ، وهو علة لغيره ، فهو جمع بين سلب وإضافة .

وأما الإضافة فلكونه خالقاً بارئاً مصوراً ، وجميع صفات الأفعال .

وأما المركب منهما فكالمريد ، والقادر ، فإنهما مركبان من العلم
والإضافة إلى الخلق .

وإذا عرفت هذا ، فنحن نذكر بعض صفاته لنهتدى بمعرفتها إلى ما لم
نذكره :

الصفة الأولى : وفيه بيان أنه عالم بذاته وأن علمه ومعلومه وعالميته شيء
واحد ، وأنه عالم بغيره ، وأنه عالم بجميع المعلومات بذاته وأنه يعلم الجميع
بعلم واحد ، وأنه يعلم على وجه لا يتغير علمه بوجود المعلوم [أو] (٤) عدمه .

وبيان أنه عالم بذاته ما ذكرناه أنه واحد ، وأنه منزّه عن العلل ، فإن
معنى العلم (٢٢ أ) هو حصول حقيقة مجردة عن الغواشى الحسائية . وإذا ثبت

(١) سقطت من (أ) .

(٢) سقطت من (أ) .

(٣) فى (أ) (فيه) وهو تصحيف .

(٤) غير موجودة فى (ب) ، ولا فى (ب) ولكن السياق يقتضيها .

أنه واحد مجرد عن الجسم وصفاته فهذه الحقيقة على (هذا) الوجه حاصلة له وكل من يحصل له حقيقة مجردة فهو عالم ، ولا يقتضى أن يكون هذا ذاته أو غيره ، لأنه لا تغيب (١) عنه ذاته فهو عالم بذاته .

وبيان أنه علم وعالم ومعلوم ، أن العلم عبارة عن الحقيقة المجردة ، فإذا كانت هذه الحقيقة مجردة فهو علم ، وإذا كانت هذه الحقيقة المجردة له وحاضرة لديه وغير مستورة عنه فهو عالم .

وإذا كانت هذه الحقيقة المجردة لا تحصل إلا به فهو معلوم بعبارات مختلفة .

وإلا فالعلم والعالم والمعلوم بالنسبة إلى ذاته واحد . ونفسك قابل ، فإنك إذا علمت نفسك فمعلومك غيرك أو أنت .

فإن كان معلومك غيرك فما علمت نفسك ، وإن كان معلومك نفسك ، فيكون العالم والمعلوم هو النفس . وإذا كانت صورة نفسك مرتسمة في نفسك كانت النفس هي العلم ، فإنك إذا رجعت [إلى] (١) نفسك بالتأمل فلا تجد من نفسك ارتسام حقيقتها وماهيتها فيها مرة أخرى حتى يحصل لك الشعور بتعددتها .

فإذا ثبت أنه يعقل ذاته وعقله ذاته لا يزيد على ذاته كان علماً وعالمًا (٢) ومعلومًا . (٢٢ ب) من غير تكثير يلحقه بهذه الصفات ، ولا فرق بين عاقل (٣) وعالم ، لأنهما عبارة عن سلب المادة مطلقاً .

وبيان أنه عالم بغيره أن كل من يعلم نفسه فبعد ذلك إن لم يعلم غيره

(١) في (أ) (لا يعذب عن ذاته) وهو تصحيح .
(٢) لا توجد في النسختين ، ولكنها لازمة لاستقامة الأسلوب .
(٣) في (ب) تقديم وتأخير بين هاتين الكلمتين .

فيكون لمانع . والمانع إن كان قائماً فيجب أن لا يعلم نفسه أيضاً ، وإن كان المانع خارجاً فالخارج ممكن رفعه .

فإذا يجوز أن يكون عالماً بغيره بل يجب كما ستعلم من هذا الباب (١) .
وبيان أنه عالم بجميع المعلومات أنه قد ثبت أنه واجب الوجود ، وأنه واحد ، وأن الكل منه يوجد ، وعن وجوده حصل ، وأنه عالم بذاته .

وإذا كان عالماً بذاته فعلمه على الوجه الذي هو عليه (٢) وهو أنه مبدأ لجميع الحقائق والموجودات ، فإذا لا يعزب عن علمه شيء في الأرض ولا في السماء ، بل جميع ما يحصل في الوجود فإنما يحصل بسببه ، وهو مسبب الأسباب فيعلم ما هو مسببه وموجده ومبدعه .

بيان أنه يعلم الأشياء بعلم واحد وأنه يعلمها على الوجه (٣) الذي لا يتغير بتغير المعلوم :

أنه قد ثبت أن علمه لا يكون زائداً على ذاته ، وهو يعلم ذاته ، وهو مبدأ لجميع الموجودات ، وهو منزّه عن العرض والتغيرات . فإدراكاً يعلم الأشياء على الوجه . (٢٣ أ) الذي لا يتغير ، فإن المعلومات تبع لعلمه - لا علمه تبع للمعلومات حتى * يتغير بتغيرها لأن علمه الأشياء سبب لوجودها .

ومن هاهنا يظهر أن العلم نفسه قدرة : وهو يعلم الممكنات كما يعلم الموجودات ، فإن كنا نحن لانعلمها لأن الممكن بالنسبة إلينا يجوز وجوده

(١) في (أ) (بيان) .

(٢) في (أ) : (هو) ، (وأنه) وهو تصحيح .

(٣) في (أ) : الوجه التي .

* هنا رد على ابن عربي ، حيث يجعل علمه سبحانه خاضعاً أو تبعاً لوجود الموجودات على ما هي عليه . وهذا هو القضاء عند ابن عربي فعنده أن الله لا يعلم الأشياء ولا يعلم أوصافها إلا بعد كونها على ما هي عليه ، فهي التي تخلق العلم عند الله في رأى ابن عربي ، لا أن علم الله هو الذي يخلقها ، ويخلق أحوالها ويسبقها أيضاً . انظر فصوص الحكم : (الفص العزيري) .

الصفة الثانية : (كونه حياً) :

قد ثبت أنه واحد وأنه لا علة لذاته ، وإذا عرفت أن حياته ليست صفة عارضة لذاته بل معنى الحى (١) هو العالم بنفسه على ما هو عليه . وإذا قد ذكرنا أنه واحد لا تعزب ذاته عن ذاته ، فإذاً هو حى لأنه العالم بذاته لذاته ، وكل ما سواه ، وإن كان عالماً به فعلمه به بواسطة علمه بذاته جل وعلا .

رأياً ، فالحى يعبر به عن المدرك والفاعل ، فمن له علم وإدراك وفعل فهو حى ، ومن يكون له جميع المعلومات ، وجميع المدركات ، وجميع الأفعال فهو أولى بأن يكون حياً .

الصفة الثالثة : (كونه مريداً) :

فقد ظهر أنه واجب الوجود ، وأنه واحد ، وأنه إليه (٢) تنتهى الموجودات فى سلسلة الترقى والتنزىل . فنه وجد الكل وإليه رجوع (٣) الكل ، وبه قوام الكل .

(٢٣ ب) فإذا كل ما سواه فهو فعله وهو فاعله وموجده . والفاعل لا يخلو إما أن يكون بالفعل الصادر منه له شعور أو لم يكن ، فإن لم يكن له شعور فلا يخلو إما أن يكون فعله مختلفاً ، أو متفقاً ، فإن كان فعله متفقاً ، ويجوز عدمه ، وبالنسبة إليه يكون أحد الطرفين معلوماً له فعله بالأجناس والأنواع الموجودات (٤) الممكنات والحلى والخفى واحد .

(١) فى (أ) (الخ) وهو تصحيث .

(٢) فى (أ) تقديم وتأخير .

(٣) فى (أ) (الرجوع) .

(٤) فى (ب) (الموجودات) .

فذلك المبدأ أو السبب هو الطبع ، وإن كان فعله مختلفاً فذلك المبدأ أو السبب هو النفس النباتى (١) .

وإن كان له بفعله شعور ، فلا نخلو إما أن يكون معه تعقل وعلم أو لم يكن ، فإن لم يكن فهو (٢) المبدأ الذى يصدر عنه الأفعال الحيوانية . وإن كان معه تعقل وعلم ، فلا يخلو إما أن يكون فعله متحداً ، أو مختلفاً . فإن كان مختلفاً فهو المبدأ الذى يسمى النفس الإنسانية . وإن كان فعله متحداً لأنه لا يختلف علمه ، فهو النفس الفلكية .

فإذا عرفت هذا ، فتعرف أن (٣) فعل الله تعالى صادر عن العلم الذى لا يشوبه جهل ولا تغير . وكل فعل صادر عن العلم بنظام الأشياء وكمالاتها على أحسن ما يكون فذلك بإرادة ، فإذا هو من ذاته (٤) عالم بوجود الأشياء الصادرة منه على حسن النظام والكمال . وذلك الاختلاف الذى فيها لازم لذواتها . إذ لو فارق (٥) ذا الطبع طبعه لم يكن ذلك طبعاً وهو له ذاتى .

(٢٤ أ) فلا تكون الشمس شمساً مع أن الصورة الشمسية لها ذاتية ، وكذا الكلام فى النفس النباتى والحيوانى والإنسانى والفلكى إذ كل ما حصل لها من التغيير والاختلاف راجع إلى اختلاف موادها فهو ذاتى لها ، ورفع ما هو ذاتى محال .

فإذا الأول فارق الأشياء بعلمه الذى هو سبب الوجود جملة تامة كاملة على أحسن النظام من إحكام وإتقان ودوام واستمرار وهو المسمى بالإرادة

-
- (١) فى (أ) (التنائى) وهو تصحيف .
 - (٢) فى (أ) (فهذا) .
 - (٣) فى (أ) (فعله) .
 - (٤) سقطت من (أ) .
 - (٥) فى (ب) (والطبع) .

لأن صدور هذه الأفعال من آثار كمال وجوده . فيلزم أن يكون مريداً لها .
ومن هاهنا يعلم معنى العناية (١) من أنها لا ترجع (٢) إلى ميل وقصد
بتخصيص واحد من الخلق بخير دون غيره . فإننا ذكرنا أنه منزّه عن العلة
الغائية . فإذا العناية تصور نظام الخير في الكل فيدخل في الوجود على حسب
ما علم .

فذلك التصور المتعالى عن التغيير هو العناية ، وتلك الكمالات من آثار
عنايته وإرادته .

الصفة الرابعة : كونه قادراً :

لأننا (٣) بينا أنه عالم ، وأن الفعل الصادر عنه على وفق العلم فيه وأن
العلم بنظام الخير على وجه يعلم أنه من آثار كمال وجوده هو الإرادة ، فإذا
عرفت ذلك فتعلم أن القادر هو الذى يصدر منه .

(٢٤ ب) الفعل على وفق الإرادة ، وهو الذى إن شاء فعل وإن لم
يشأ لم يفعل . ولا يلزم من هذا أنه لا بد أن تكون (٤) مشيئته وإرادته مختلفة حتى
يشاء تارة ولا يشاء أخرى . لأن اختلاف الإرادات من (٥) اختلاف
الأعراض (٦) ، وقد ذكرنا أنه لا غرض له في فعله ، فإذا مشيئته وإرادته (٧)
متحدة ، لأن هذه قضية شرطية . ولا يلزم من قولنا إن شاء فعل وإن لم يشأ
لم يفعل أنه ولا بد وأن لا يشاء وأن لا يفعل كما يلزم من قولنا إن شاء فعل :

(١) في (ب) الغاية .

(٢) في (ب) (يحتاج) .

(٣) في (ب) : (أنا) .

(٤) في (أ) يكون .

(٥) سقطت في (أ) وهى في (ب) : (الاختلاف) .

(٦) في (أ) : (الأعراض) .

(٧) سقطت من (أ)

أنه لا بد وأن يشاء (١) وأن يفعل ، فإنه علم نظام الخير على الوجه الأبلغ الأكل فلا تتغير إرادته ومشيبته .

الصفة الخامسة : والسادسة (سميماً وبصيراً) :

وذلك أن الموجودات مختلفة فبعضها مسموع ، وبعضها مبصر ، وكونه عالماً بالمسموعات كونه سميماً وكونه عالماً بالمبصرات (٢) ، هو كونه بصيراً ، فالعلم واحد ، وإنما اختلفت أسماءه لاختلاف متعلقاته ، فإذا تعلق ببواطن الأشياء سمي خبيراً . وإذا تعلق بظواهر الأشياء سمي شهيداً ، وإذا تعلق بالمعدودات سمي محصياً ، وإذا تعلق بالمسموعات سمي سميماً (وإذا تعلق بالمبصرات سمي بصيراً) (٣) وإذا تعلق بدقائق الأشياء مع حفظ تلك ورعايتها سمي لطيفاً ، وإذا جمع فيقال : (عالم الغيب والشهادة ، لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء) .

٢٥ - (أ) الصفة السابعة : كونه متكلماً :

قد ذكرنا أنه واحد ، وأنه منزه عن العلل الأربع ، فوصفه بـك متكلماً لا يرجع إلى ترديد العبارات ، ولا إلى أحاديث النفس والفكر المتخيلة (٤) المختلفة التي العبارات دلائل عليها .

بل (٥) فيضان العلوم منه على لوح قلب النبي عليه السلام بواسطة القلم النقاش الذي يعبر عنه بالعقل الفعال والملك المقرب ، هو كلامه .

(١) في النسختين اضطراب في إيراد هذه القضية .

(٢) في (أ) هنا سقط

(٣) سقط هذا الجزء من (أ) في هذا المكان ووضع بعد السطر التالي .

(٤) سقطت من (أ) .

(٥) سقطت من (أ) .

فالكلام عبارة عن العلوم (الحاصلة) (١) للنبي عليه السلام . والعلم لا تعدد فيه ولا كثرة ، (وما أمرنا إلا واحدة كالمح بالبصر) (٢) .

بل التعدد إنما يقع في حديث النفس والخيال والحس . فالنبي عليه السلام (٣) يتلقى (٤) علم الغيب من الحق بواسطة الملك . وقوة التخيل تتلقى تلك العلوم (٥) وتتصورها بصورة الحروف والأشكال المختلفة ، وتجد لوح الحس (٦) فارغاً فتنقش تلك العبارات ، والصور فيه ، فيسمع منها كلاماً منظوماً ويرى شخصاً بشرياً ، فذلك هو الوحي ، لأنه إلقاء الشيء إلى النبي عليه السلام بلا زمان فيتصور في نفسه الصافية صورة الملقى ، والملقى ، كما تتصور في العلوم صورة المقابل فتارة يعبر عن ذلك المنتقش بعبارة العبرية وتارة بعبارة العربية .

٢٥ - (ب) فالمصدر واحد والمظهر متعدد . فذلك هو سماع كلام الملائكة ورؤيتها .

وكلما عبر عنه بعبارة قد اقترنت بنفس التصور فذلك هو آيات الكتاب وكلما عبر عنه (بعبارة) (٧) نقشية فذلك هو إخبار النبوة .

فلا يرجع هذا إلى خيال بذهن محسوس مشاهد ، لأن الحس تارة يتلقى (٨) المحسوسات من الحواس الظاهرة وتارة يتلقاها من المشاعر الباطنة .

-
- (١) في (أ) و (ب) الخاصة .
 - (٢) سورة القمر : ٥٠ .
 - (٣) في (ب) صلى الله عليه وسلم .
 - (٤) في (أ) يبلغ .
 - (٥) سقطت من (ب) .
 - (٦) في (ب) (النفس) .
 - (٧) سقطت من (أ) .
 - (٨) في (أ) يبلغ .

فنحن نرى الأشياء بواسطة القوى الباطنة ، ونحن نرى م نعلم ، والنبي عليه السلام (١) يعلم ثم يرى .

فإذا عرفت هذه الصفات ، وعلمت أنه واجب الوجود وأنه واحد (٢) وأنه لا يتكثر ألبة بوجه من الوجوه ، وأنه لا علة له ، لا داخلية ، ولا خارجة ، فيسهل عليك معرفة بقية سائر الأشياء والصفات التي تطلق على الله سبحانه وتعالى ، فإنه إذا قيل حق فعناه راجع إلى وجوب وجوده فإن الشيء إما أن يكون واجب الوجود ، أو ممتنع الوجود ، أو ممكن الوجود . فواجب الوجود (٣) هو الحق المطلق . والممتنع الوجود (٤) هو الباطل المطلق .

والممكن الوجود هو باعتبار نفسه باطل ، وبالنظر إلى موجبه واجب وبالنظر إلى رفع سببه ممتنع فيمتنع ويعدم ، فيكون بالالتفات إلى السبب وعدم السبب ممكناً .

(٢٦ أ) وإذا قيل إنه جواد فعناه أنه يفيد الوجود من غير عوض ولا غرض للمدح والتخلص من مذمة ، ولا لقصد ينتفع به من الغير . وإذا قيل ملك فهو المستغنى الذي يستغنى عن كل شيء ولا يستغنى (٥) عنه شيء في شيء .

فإن الاستغناء يعتبر فيه ثلاثة أمور لا توجد في غيره أصلاً : الأول : أنه لا تتوقف ذاته على الغير ، أنه لا تتوقف صفاته العرية عن الإضافة ، على الغير . (٦) . الثالث : أنه لا يتوقف على الغير صفاته التي تعرض لها

(١) في (ب) صلى الله عليه وسلم .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) في (أ) : (وهو) .

(٤) ب (ممتنع) .

(٥) سقطت من (أ) .

(٦) سقط هنا مقدار سطرين من (أ) .

الإضافات ، لأن ذاته مبدأ للمضافين ، فهي إذا متقدمة عليهم ، وإذا كانت متقدمة عليهم لم يكن سبحانه (١) فقيراً إلى ما به استغنى . فإذا غناه لذاته ، وليس لغيره عنه غنى .

وإذا قيل أول فهو باعتبار ذاته هو الذى لا تركيب فيه وأنه المنزه عن العلل . وبإضافته إلى الموجودات هو الذى يصدر عنه الأشياء ، وعلى الجملة هو الذى (يكون) (٢) * ولا يكون * * لشيء ألبتة ولم يكن آخر* إلا وقد كان قبله . فهو لذلك الشيء أول* وبعد كونه * * * آخراً .

فإذا كل كمال وجمال ووجود يكون لغير الحق فهو للحق الأول أول ومستفاد منه ، ولا يكون لما عداه وإذا قيل : آخر فهو الذى ترجع إليه لموجودات فى سلسلة الترقى فى سلوك السالكين .

وهكذا تطلق عليه جميع الصفات بشرط أن لا تتكثر ذاته ولا تنخرم وحدته . ولا تتطرق إليه علة من العلل . فإذا ثبت أنه واجب الوجود

(٢٦ ب) وأنه واحد وأنه لا علة له ، وأنه تام الوجود ولا يفوت منه كمال .

فإذا عرفت هذا فيعلم أن جميع ما سواه هو فعله ، وأنه صدر عنه لذاته وأنه لا يشترط أن يسبقه عدم وزمان ، لأن الزمان تابع (٤) للحركات وهو من فعلها . نعم يشترط سبق العدم الذاتى لأن كل شيء هالك ومنعدم فى نفسه ،

(١) فى (أ) اختلاف فى العبارة لم يؤثر على المعنى .

(٢) سقطت من (أ) . والمعنى : يكون وجوده

* أى يوجد .

* * أى لا يوجد من أجل شيء .

* * * * أى وجوده أى أن الله سبحانه وتعالى آخر لهذه الأشياء بعد أن يوجد لها ، كما كان

أولا قبل إيجادها .

إنما وجوده من الخالق جل وعلا ، والذي لذاته يكون (١) سابقاً على ما يستفيد من غيره .

فإذا كل شيء ما سوى الباري جل وعلا سبقه العدم على الوجود سبقاً ذاتياً لازماً ، والفاعل الذي يفعل لذاته أشرف وأجل من الفاعل الذي يفعل بسبب طارئ وعارض .

وتحقيق هذا هو أن الذات إذا لم يصدر منه شيء ، وبقي على ما كان فلا يصدر عنه إذا . وإذا صدر فلا بد من تغير ذاته بحدوث إرادة وطبع شيء مما يشبه هذا وهذا محال . وهو كامل في ذاته والأفعال صادرة عنه . فيعلم أنه لا يتوقف على زمان واستعلام وقت هو أولى بالفعل فيه وحدوث علة غائية وباعث وحامل . فإن الذات إذا لم يصدر منه شيء وكان يعرض أن يصدر فهو في ٢٧ (أ) فاعنيته ممكن الفعل والممكن لا يترجح أحد طرفيه إلا بسبب .

فإذا كل من لم يكن فاعلاً ثم صار فاعلاً ، فإنما يكون بسبب والسبب إما أن يكون خارجاً ، أو داخلياً ، فلا جائز أن يكون خارجاً لأنه لا موجود إلا هو فلا يجوز أن يؤثر فيه غيره . وإن كان داخلياً فيه فيكون تغير أو انفعال في ذاته ، وكيف يكون قابلاً للتغير والانفعال ؟ وهو الذي (يمحو ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب *) إشارة إلى (٢) محو الأشخاص النوعية بعضها بعضاً ، وإقامة غيرها مقامها حيث لم يكن دوامها أبداً .

وأم الكتاب هو تعلق عمله على الوجه الكلي العالی عن التغير والزوال .

(١) في (أ) تقديم وتأخير .

(٢) في (ب) (الحق) وهو تصحيف ، وقد صححها المراجع إلى محو أو محق .

* سورة الرعد : ٣٩ .

فهو الصانع الأزلى ، والقادر الأبدى الذى بيده مفاتيح الغيب ، ومنه عنصر الوجود (١) .

فإذا قد ثبت أن وجوده الأزلى ضرورى . وعلمه ملازم لوجوده . وفعله ملازم لعلمه .

أما بالنسبة إليه ، فعلى سبيل الإيجاد . وأما بالنسبة إلى الموجودات (٢) فعلى سبيل الاعتبار* حتى لا يستدل بتغيرها على تغيره وبعدمها على عدمه فيكون الاستدلال بالكائن الفاسد على الباقي . بل هو الدليل إليه .

(٢٧ ب) أولاً * * ، والمرشد إليه ثانياً : فتعالى الله عما يقول الظالمون والجاهلون علواً كبيراً . فيذن القديم هو الله تعالى بافتقار الموجودات إلى قديم ، كافتقار المعدومات إلى موجد .

وأما التغيرات المحسوسة فى الماديات دون الإبداعات ، أو إذا كان هو الفاعل فيها على الحقيقة حالى الوجود والدوام لزم من تلك الفاعلية على (٣) لحقيقة دوامه أبداً والمحدث كل ما سواه ، لأن وجوده ليس بذاته ، بل بالأول جل وعلا . فالكلام الملخص واللفظ المنقح أن يقال : إن الله تعالى هو القديم فحسب لأنه غير مسبوق بعدم وليس وجوده من غيره ، والحادث كل ما سواه لأنه مسبوق بالعدم ، ووجوده بالأول . عظمت قدرته .

(١) فى (أ) (الوجود) وهو تصحييف .

(٢) فى (أ) (الوجودات) . . .

أى أن وجودها أمر اعتبارى .

* القول بأن الله دليل على نفسه ، قول بوحدة الوجود أو أنه إرساء وتمهيد للقول بوحدة الوجود حيث أتى ابن عربى بعد ذلك وقال إن الكون هو الله . فأنه سبحانه فى قرآنه قد جعل الكون الظاهر بوجوده ربناظمة دليلا عليه ، فكيف لابن سينا أن يهمل ذلك ويقول إن الله هو الدليل على نفسه ، ولا أرى هذا إلا إغراقاً فى الخيال ، وإبعاداً فيه مما يصل بالإنسان إلى الغموض والإبهام والخيرة . ومهمة الدارس للدين أن يبين للناس لا أن يلغز لهم .

(٣) فى (أ) و (ب) : (الفاعلية الحقيقية) . وأرى أن الأدق هو (على الحقيقة) .

القول في صدور الأفعال عنه

فقد عرفت أنه واجب الوجود ، وأنه واحد ، وأنه ليس له صفة زائدة على ذاته تقتضى الأفعال المختلفة ، بل الفعل آثار كمال ذاته . وإذا كان كذلك ففعله الأول واحد لأنه لو صدر عنه اثنان لكان ذلك الصدور عن جهتين مختلفتين ، لأن الاثنينية في الفعل تقتضى الإثنينية في الفاعل .

والذى يفعل لذاته إن كانت ذاته واحدة فلا يصدر منه إلا واحد . وإن (٢٨ أ) كان فيه اثنينية فيكون مركباً ، وقد بينا استحالة ذلك فيلزم أن لا يكون الصادر الأول عنه جسماً ، لأن كل جسم مركب من الهيولى والصورة وهما محتاجان إلى علتين ، أو علة ذات اعتبارين ، وإذا كان كذلك استحال صدورهما من الله تعالى ، لما ثبت أنه ليس فيه تركيب أصلاً . فإذا الصادر الأول منه غير جسم . فهو إذا جوهر ، وهذا هو العقل الأول . والشرع الحق قد ورد بتقرير ذلك فإنه قال عليه الصلاة والسلام :

« أول ما خلق الله تعالى العقل » . وقال عليه السلام : « أول ما خلق الله تعالى القلم » * (ولن تجد لسنة الله تبديلاً ولن تجد لسنة الله تحويلاً) إشارة إلى دوام الخلق .

(ولن تجد لسنة الله تبديلاً) ، إشارة إلى دوام الأمر (١) .

نعم : الكل صادر عنه في سلسلة الترتيب والوسائط . ونحن إذا قلنا

(١) في (ب) خلط في التعبير أدى إلى فساد المعنى .

* هذا الحديث والذى قبله قد أجمع أهل الخبرة بالحديث على وضعهما . انظر الإحياء للغزالي هامش ص ١٤٢ تخريج الزين العراقى . الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعية للإمام الشوكانى . بغية المرتاد لابن تيمية . الموضوعات لابن الجوزى .

هذا الفعل صادر منه . السبب والمسبب منه أيضاً فلا نقص في فاعليته . بل الكل صادر منه وبه وإليه . فإذا الموجودات صدرت منه على ترتيب معلوم ووسائط لا يجوز أن يتقدم ما هو متأخر ، ولا يتأخر ما هو متقدم ، وهو المقدم على ترتيب معلوم ووسائط [لا يجوز أن يكون فيها المقدم] (١) والمؤخر معاً

(٢٨ ب) نعم الموجرد الأول الذى صدر عنه أشرف ، وينزل من الأشرف إلى الأدون حتى ينتهى إلى الأخص ، فالأول عقل ثم نفس ثم جرم السماء . ثم مواد العناصر الأربعة * لصورها . فوادها مشتركة وصورها مختلفة . ثم يترقى من الأخص إلى الأشرف فالأشرف حتى ينتهى إلى الدرجة التى توازى درجة العقل . فهو بهذا الإبداء والإعياد (٢) مبدىء ومعيد .

القول في قضائه وقدره (على سبيل الاختصار)

قد عرفت أنه واحد . وأنه لا يتغير ، وعرفت صفاته . فينبغى أن يعرف من جملة ما عرفت أن قضاءه هو علمه المحيط بالمعلومات : مبدعاته ومكوناته ، وأن قدره يوجب الأسباب للمسببات ، وأنه لا علة له غائية حاملة * ، وأنه إذا وجد السبب وجد المسبب ، وبذكر السبب والمسبب وتفصيلهما يظهر إثبات الحكمة الإلهية في وجود هذه الموجودات ، وأنها وجدت على أكمل ما يمكن أن يكون ، وأنه لم يتخلف (٣) عنها شىء من كمالها الممكن لها في نفس الأمر ولو كان في الإمكان وجود أكمل مما هي

(١) هذه الزيادة رأيتها كى يستقيم الأسلوب ، وهى ليست فى (أ) ، ولا فى (ب) .

(٢) فى (ب) : (الإعادة) وهما معنى .

* التى هى الماء ، والهواء ، والنار ، والتراب .

(٣) فى (أ) ، (ب) يختلف وهو تصحيف .

* أى تحمله على فعل الأشياء .

عليه لما وجدت على غيره وأن هذه الشرور الحاصلة في بعض الموجودات وإن كان حصولها على سبيل الوجوب واللزوم لكنها . (٢٩ أ) غير خالية عن حكمة تامة ، بها يكون قوام العالم ، ولولا تلك الحكمة لما وجدت هذه الشرور ، لأن الخيرات هي مبادئ الشرور * * . فعند استيفاء الخيرات أو انتهابها ربما ظهرت الشرور ، وربما خفيت .

* * لعل هذه الفكرة عند ابن سينا تقوم على ما جاء في الحديث الشريف عن أبي سريه الخدرى ، قال : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن أكثر ما أخاف عليكم ما يخرج الله لكم من بركات الأرض . قيل وما بركات الأرض ؟ قال : زهرة الدنيا ، فقال له رجل : هل يأتي الخير بالشر فصمت النبي صلى الله عليه وسلم حتى ظننا أنه ينزل عليه ، ثم جعل يمسح عن جبينه ، فقال : أين السائل ؟ . قال : أنا . قال أبو سعيد لقد حمدناه حين طلع ذلك قال : لا يأتي الخير إلا بالخير ، إن هذا المال خضرة حلوة . وإن كل ما أنبت الربيع يقتل حبطاً أو يلم ، إلا آكلة الخضرة : أكلت حتى إذا امتدت خاصرتها ، استقبلت الشمس فاجترت وثلطت وبالت ، ثم عادت فأكلت .

وإن هذا المال حلوة من أخذه بحقه ووضعه في حقه فنعم المعونة هو . . ومن أخذه بغير حقه كان كالذي يأكل ولا يشبع » صحيح البخارى . باب الرقاق ج ٨ طبعة الشعب .

فالرسول صلى الله عليه وسلم قد نوه أولاً بأنه قد يأتي الخير بالشر ولكن حينما جاءه الوحي أثناء هذا الحديث بين هذا الأمر من جميع جوانبه فبين أن الأصل أن الخير لا يأتي إلا بالخير إذا استعمل الناس هذا الخير بطريقة طبيعية كما بين الشارع . أما إذا ساروا بالأمر على غير وجهها ، ولم يوجهوا الخير في سبيل الخير ، فإنه ينقلب شراً في هذه الحال . ووضح ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله : (إن كل ما أنبت الربيع يقتل حبطاً (أى قتلاً نهائياً) أو يلم (أى يقرب من الموت) وذلك في حال سوء الأكل وعدم قناعة المناشية في ذلك ، أو عدم تحريها للطيب من النباتات .

أما إذا نظمت طعامها ، واختارت الجيد منه ، فإنها تستفيد من ذلك ويأتيها هذا الخير ، بالخير ، وهذا هو قوله صلى الله عليه وسلم : (إلا آكله .. الخضرة أكلت ، حتى إذا امتدت خاصرتها ، استقبلت الشمس ، فاجترت وثلطت (أى تبرزت) ، وبالت ، ثم عادت فأكلت .. » .

فهذا هو كما أرى توجيه ابن سينا لوجود الشر من الخير أو مع الخير . والأمر بعد ذلك إن كما هي فكرة ابن سينا مستقبلاً أن الوجود كله خير والأساس في فعل الله هو الخير ، ولكن الشر عارض بفعل الإنسان أو لسوء فعل الإنسان ، وإن كان الأصل في ذلك كله أولاً هو فعل الله وفي ضوء ذلك كما ذهب إلى هذا ابن سينا أن ما يترأى لنا من الشر إنما هو الحقيقة خير .

هذا في الشيء الواحد وفي المضادات (١) أمور شريفة لأجل المنافرات والمنافيات ، ولكنها نادرة جداً بالإضافة إلى الوجود إذ هو خير كله أو الغالب خيره .

وأما الشرور فيجب إضافتها إلى الأشخاص ، والأزمان والطباع (٢) وسيأتى لهذا زيادة شرح وتفصيل ، وأنه متى حصل نقص في آحاد نوع ما ، كان ذلك النقص عائداً إلى ضعف في القابل وقصور [في] المستعد . وإلا فالفيض عام من غير نخل به ولا منع منه .

فلا ينبغي أن يتوهم الأعمار وضعفاء العقول على أن هذا التعليل يرجع إلى أفعاله جل وعلا ، لأن أفعاله نتاج صفاته وصفاته لذاته ، والذات موجبة أبدأ .

فلو كان لأفعاله علة ، لكان لصفاته علة لأن صفاته مصادر أفعاله : ولو كان كذلك لكانت ذاته مركبة . وقد سبق أنه محال . فإذا كل ما في الوجود فهو كما ينبغي . فعدله فضل ، وفضله عدل . ولتعلم أنه لا معقب لحكمه ولا راد لقضائه . نعم ينبغي أن تتلطف في إضافة الخير والشر : (٢٩ ب) إليه ، وهذا إنما يعلم بعد أن نتوسط بتقسيم حاصر (٣) فنقول : المعلوم : لا يخلو إما أن يكون خيراً محضاً أو شراً محضاً أو شراً من وجه وخيراً من وجه . والذي هو خير من وجه وشر من وجه . إما أن يكون خيره غالباً أو يكون الخير والشرفيه متساويين .

فأما الخير المطلق فتمد وجد وهو الحق الأول جل وعلا . وكذلك العقول الفعالة ، ومن تقرب منهم . إذ هي أسباب الخيرات والبركات .

(١) في (ب) المصادر .

(٢) في (ب) : (والطباع) .

(٣) في (أ) حاضر .

وأما الشر المطلق ، والغالب والمساوى فلم يوجد لأن احتمال الشر الكثير لأجل أن يحصل خير يسير شر كثير . هذا في الغالب والمساوى . وأما الشر المطلق فممتنع الوجود أصلا ، فلا تقتضى الحكمة إيجاداه وأما الخير الغالب فيجب في الحكمة إيجاداه ، ولا يليق بالحدود إهماله لأنه نتيجة العلم السابق بنظام الكل على الوجه التام فهو لازم للوجود . ولأن احتمال الشر اليسير لأجل أن يحصل خير كثير خير كثير (١) .

هذا القسم كالمقابل لما قبله . فإذا أضفت الشر إليه فاحمله على العموم كقوله تعالى : (الله خالق كل شئ) * (والله خلقكم وما تعملون * *) وإذا أضفت الخير إليه ، فأضفه على الخصوص كقوله تعالى : (بيدك الخير إنك على كل شئ عاقد) * * * (يريد الله (٣٠ أ) بكم اليسر ، ولا يريد بكم العسر * * *) « لأن الحق الأول جل وعلامة مبيض الخيرات ، ومنزل البركات ، فالخير مقتضى بالذات وبالقصد الأول والشر مقتضى بالعرض وبالقصد الثانى .

ولست أريد بالقصد هاهنا ذلك القصد والاختيار اللذين هما من موجبات الكمال ، ومخصصات الزمان لأن ذلك في حق الأول محال لما سبق أن فيضان الخير منه على سبيل اللزوم . وإذا كان كذلك لزم من ذلك اللزوم أن يكون له مقابل هو أثر لذلك الفيض .

ومثاله من المحسوسات الضياء للشمس والظل للشخص وهو الموجود

(١) في (ب) سقطت هذه الجملة .

* الزمر : ٦٢ .

** الصفات : ٩٦ .

*** آل عمران : ٢٦ .

**** سورة البقرة ١٨٥ .

المطلق، فمنه ما وجوده بغير وسط، وهذا هو العقل الأول على ذلك الأثر الذى هو المملول الأول سمي قصداً أولاً وذلك لضرورة الترتيب الحاصل بغير وسط، وضيق العبارة عن كنه هذا السلوك والترتيب العقليين. وهذا هو الخير المحض الذى لا يشوبه شر ألبتة، وهو المراد بالقضاء فى لسان الشرع لأنه الحكم الثابت المستمر على سنن واحد.

وعلى هذا الترتيب ما حصل من العقول التالية له أولاً فأول (١).

فأما ما بعد عن الفيض وقبول الأمر، فإن الخير فيه غالب من (٣٠ب) حيث دخوله فى الرجود لكن ذلك الخير الغالب لما كثرت مبادئه وتباينت أسبابه لزم من ذلك التباين والكثرة شر ما على سبيل المصادفات (٢)، وصار للزومه كأنه مقصود (٣)، ولكنه مقصود ثانياً لتمييزه عن الأول، وهو سائر المعلولات الصادرة عن العقل الأول الحارية مجرى تفصيل الحملة الواقعة تارة والمرتفعة أخرى وهو المراد بلفظ القدر. قال الله تعالى: (وأنزلنا من السماء ماء طهوراً لنحيي به بلدة ميتاً، ونسقيه مما خلقنا أنعاماً وأناسى كثيراً) * . وليكن استقصاء للكائنات.

وعلى الحملة فجميع ما فى الكائنات من الخير لا يتأتى بدون الماء. وليكن علم قطعاً أنه إذا وقع فيه (إنسان غرق).

وكذلك النار وما فيها من المنافع وإصلاح العالم مع إحراقها ما تقارنه :
وعلى هذا جميع ما فى العالم.

(١) سقطت فى (أ).

(٢) فى (أ) (المصادمات).

(٣) سقطت من (أ).

* الفرقان : ٤٨ ، ٤٩ .

فإذا قد ثبت أن الخير مقصود بالقصد الأول ، وبالذات ، وأن الشر داخل بالعرض وبالقصد الثاني وإن كان كل بقدر .

والحمد لله واهب العقل وملهم الصواب * * اللهم أفض من نور هدايتك علينا ، وألق أسرار ولايتك إلينا حتى نرزق جوارك في المقام الأعلى ، والالتذاذ بمشاهدة جمالك في المقصد الأقصى إنك أهل التقوى وأهل المغفرة .

برحمتك يا أرحم الراحمين تمت الرسالة العرشية والحمد لله على آلائه ،
والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين وهو حسبي ونعم الوكيل .